

نداء نسوي

ليكن يوم المرأة العالمي بوابة لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 سوريا

تحت شعار كل النساء السوريات من اجل سيادة الأمن والسلام

اننا في التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 ، نحيي مع شعوب العالم وكل القوى المناهضة للعنف والتمييز والمدافعة عن قيم التسامح والمواطنة والمساواة والمكرامة الإنسانية، يوم الثامن من اذار من كل عام، اليوم العالمي للمرأة، ونتقدم من جميع نساء العالم بالتهنئة والمباركة ونحیی نضالات الحركة النسائية المحلية والعالمية، ونعلن تضامننا الكامل مع المرأة في سورية من أجل تمكينها من حقوقها والعمل من أجل إزالة كافة أشكال التمييز والعنف الذي تتعرض له. وإننا نشارك المنظمات النسائية السورية

الاحتفال بهذه المناسبة هذا العام 2018 والأمال معقودة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2401 تاريخ 2522018، الذي يتضمن إعلان الهدنة لوقف إطلاق النار في سورية لمدة 30 يوماً بالإضافة الى الإغاثة الطبية وتسهيل تنقل المسعفين، على ان تستمر العملية السلمية السياسية. فبعد ان سادت منذ اذار عام 2011 مناخات الحروب والعنف والتي عصفت بمجمل منظومة حقوق الانسان، مما ادى الى تزايد اعداد الضحايا (المقتلى والجرحى) والملاجئين والفارين والنازحين والمنكوبين، مع التدمير والخراب للبنى التحتية، وتنوحت الاعتداءات والفظاعات وارتكاب الانتهاكات الجسيمة

بحق حياة وحریات المواطنين السوريين، بالتأكيد كانت المرأة ومازالت الضحية الأولى لهذا المناخ المؤلم، وعلى نطاق واسع. فقد ارتكبت بحقها جميع الانتهاكات من القتل والمخطف والاختفاء القسري والتعذيب والاعتصاب والتهجير القسري والاعتقال التعسفي، وتحملت المرأة العبء الأكبر في الأزمة السورية، فقد تم زجها في خضم حروب دموية ومعارك لم تعرف البشرية مثيلاً لها بأنواع وصنوف القتل والتدمير، وامست المرأة السورية حاضنة الضحايا:المقتلى-الجرحى-المخطوفين-المعتقلين-المهجرين-النازحين، فهي أم وأخت وأرملة الضحية، ومربية أطفال الضحية. واصبحت هدفاً للقتل بكل أشكاله، والتهجير والفقر والعوز، والتعرض للاعتداء والعنف الجسدي والمعنوي وانتهاك كرامتها وأنوثتها، بل وضعتها ظروف اللجوء في اجواء من المابتزاز والاستغلال البشع. علاوة على ذلك، فان وضع المرأة السورية ازداد سوءاً وتزداد في المناطق، " التي سميت بالمحررة بحسب التوصيف السياسي والإعلامي"، تحت ظل فتاوى رجال دين وتشريعاتهم التي طالمت المرأة ولباسها وسلوكها وحياتها، حيث انزلت المرأة إلى مراتب دون مستوى البشر، مقيدة حريتها بشكل كامل، وموجهة الأجيال الصاعدة نحو ثقافة تضع المرأة في مكانة دونية قد تصل حد جعلها سلعة تباع وتشترى ويرسم مصيرها من دون الاكتراث بكيانها الإنساني.

ان هذه الذكرى تمر في هذا العام 2018 وسورية تعيش مرحلة جديدة متجهة الى بر السلام والحوار بين السوريين. والعمل من اجل تذليل الصعوبات التي تعترض طرق البحث عن الحلول الاستراتيجية الملائمة والتي تنطوي على ضرورة ايجاد السبل الفضلى من اجل بناء وصيانة مستقبل امن وديمقراطي لسوريين جميعاً.

انطلاقاً مما سبق، نطرح قضية جوهرية ذات أبعاد وخصوصية ثقافية محلية راهنية، تتمحور حول المقدرة على تكييف القرار 1325 وتطويعه للخصوصية السورية، حيث أن قرار مجلس الأمن رقم 1325 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته المعقودة في تشرين الأول 2000. والذي يؤكد فيه على الدور الهام للمرأة في بناء السلام، والمجهود الدرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما. وهو عبارة عن وثيقة مكونة من 18 نقطة تركز على أربعة مواضيع متداخلة مع بعضها وهي: مشاركة النساء في صنع القرار، وفي جميع عمليات السلام و حماية حقوق الفتيات والنساء أوقات النزاع و تعميم المنظور الجنسي في أنظمة الإبلاغ والتنفيذ في الأمم المتحدة، حيث يشجع القرار على تحريك الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والحكومات وكل الأطراف المشتركة في النزاعات المسلح على أشراك المرأة في كل مراحل صنع السلام وموقع صنع القرار و حماية النساء والفتيات من تبعات النزاعات المسلحة، فشمولية القرار توفر له إمكانية تنظيم تحالفات، وعمل شبكات نسوية عالمية ضاغطة لتنفيذه حيث يعتبر هذا القرار أحد أهم القرارات المتخذة من الهيئة الدولية على صعيد المرأة، فهو يعطي فرصة مدعومة بقرار دولي لتطوير مشاركتها ويعطي مستوى جديد في أشراك المرأة في مهام قيادية غير نمطية ويقدمها للمجتمع كصانعة للسلام

وفي 19 حزيران 2008، أصدر مجلس الأمن القرار 1820 بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، ويعزز قرار مجلس الأمن 1820 القرار 1325 من حيث اعترافه بأن العنف الجنسي كثيراً ما ينتشر ويكون منهجياً ويمكن أن يعرقل استعادة السلام والأمن الدوليين.

وفي تشرين الأول 2009، اتخذ مجلس الأمن القرار 1888، الذي يكلف بعثات حفظ السلام بحماية المرأة والأطفال من العنف الجنسي خلال النزاع المسلح، والقرار 1889 الذي يطلب تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ القرار 1325. واتخذ القرار 1960 الذي يطال بإدراج مرتكبي العنف الجنسي في حالات النزاع ضمن تقرير الأمين العام وإنشاء نظام للرصد.

ونداءنا هذا من أجل تفعيل القرار 1325 على المساحة السورية في ظل الظروف الراهنة والمطلب من الحكومة السورية إلى ضرورة الانتباه إلى أهمية هذا القرار في دعم عملية السلام في سورية من أجل إعطاء دور اكبر للمرأة والمجتمع في إشاعة مفهوم هذا القرار وجعله مقبولاً من الأوساط السياسية والاجتماعية وما يحتاجه من إجراءات جذرية وشمولية، ومنها:

1) مطالبة مجلس الشعب السوري من اجل اصدار قوانين فعالة لحماية المرأة والسلام والأمن.

2) زيادة الوعي لدى العاملين في المؤسسات الأمنية والعسكرية ورجال الشرطة في العنف القائم ضد المرأة في أوقات النزاعات وفي المناطق الساخنة في البلاد والتي تكثر فيها النشاطات المسلحة، ومراقبة حماية واحترام المرأة.

3) مطالبة الحكومة السورية من اجل زيادة اشراك المرأة السورية في صنع القرار السياسي والمشاركة في مفاوضات السلام والمصالحة الوطنية وجهود إعادة الأعمار.

4) المطالبة بإشراك المرأة في برامج تجنيد النساء في المسلك الأمني والعسكري للمشاركة الفعلية في الحفاظ على لأمن والاستقرار.

5) مشاركة المعلومات والخبرات عن المرأة والسلام والأمن من خلال التشبيك والتعاون مع الهيئات النسائية الإقليمية والدولية التي تعمل في مجال قرار 1325.

6) تشجيع الدراسات والأبحاث حول أهمية القرار في أحلال السلام العالمي.

7) التأكيد على أهمية دور الإعلام في توحيد جهود النساء الناشطات والمؤسسات النسائية التي تشارك في بناء السلام والأمن.

8) تطوير أداء السياسيين وأصحاب صنع القرار في موضوع المساواة بين الجنسين.

9) خلق شركاء استراتيجيين للحركات النسوية السورية العاملة على تفعيل قرار 1325 وخلق قنوات اتصال مع صانعي القرار في الأمم المتحدة والممثل المقيم للأمم المتحدة في سورية من أجل المناصرة والدعم لتحقيق أهداف تلك الحركات.

10) تفعيل مشاركة المنظمات النسوية في رسم سياسات واستراتيجيات الحكومة السورية من أجل تنفيذ القرار رقم 1325، وتحديد العقوبات التي تعترض تنفيذ القرار.

11) التوجه الى الحكومة السورية من اجل المشاركة بإعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 بمساعدة المؤسسات المحلية والدولية.

12) التعاون مع الحكومة السورية ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء لتوسيع نطاق حملات التوعية حول القرار 1325 بين النساء في جميع مناطق سورية.

13) عقد حلقات عمل مع الذكور لمناقشة المساواة بين الجنسين و السعي لرفع مستوى الوعي حول القرار بين رجال.

14) مراجعة المناهج التعليمية لضمان تدريس مفهوم المساواة بين الجنسين وتطبيقه في كافة المؤسسات التعليمية في سورية.

إننا في التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325، نعبر عن تضامننا الكامل والمصادق مع جميع النساء، ونتوجه بالتعازي القلبية لجميع من قضى من المواطنين السوريين، متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا واستنكارنا لجميع ممارسات العنف والمقتل والاعتقال القسري وأيضا كانت مصادرها ومبرراتها. ونعلن عن تضامننا الكامل مع الضحايا من النساء، سواء من تعرضن للاعتقال التعسفي او للاختطاف والاختفاء القسري او للاجبات وممن تعرضن للاغتصاب، والنساء الجرحى، ومع أسر الضحايا اللواتي تم اغتيالهن وقتلهن.

وإننا ندعو للعمل على:

1. الاستمرار بإيقاف العمليات القتالية، والشروع الفعلي والعملية بالحل السياسي السلمي.

2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وضي مقدمتهم النساء المعتقلات

3. العمل السريع من اجل إطلاق سراح كافة المختطفين، من النساء والذكور والاطفال، أيًا تكن الجهات الخاطفة.

4. الكشف الفوري عن مصير المفقودين، من النساء والذكور والاطفال.

5. رفع الحصار المفروض على المدنيين في بلدات ومدن سورية، أيًا تكن الجهة التي تفرض حالة الحصار. وازالة العراقل التي تعيق وصول الإمدادات الطبية والجراحية

6. ايجاد اليات مناسبة وفعالة وجادة وانسانية وغير منحازة سياسيا تكفل بالتصدي الجذري للهجمات القاسية والعشوائية التي يتعرض لها المدنيون من أطراف الحرب في سورية.

7. تلبية الاحتياجات الحياتية والاقتصادية والانسانية للمدمن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجها، وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

دمشق في 932018

المتحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325.